المحكمة الجنائية الدولية تبدأ محاكمة تاريخية في جرائم ضد الإنسانية في نظام السجون الليبي

تقدُّم كبير لصالح الناجين والناجيات من شأنه أن يفتح الطريق أمام المزيد من المُساءلة

إن قرار المحكمة الجنائية الدولية بتثبيت التهم الـ 17 الموجَّهة ضد خالد محمد علي الهيشري وإحالة القضية إلى المحاكمة طفرة تاريخية للناجين والناجيات من الجرائم المُرتَكَبة في سجن معيتيقة وللمُساءلة في ليبيا. وهي المحاكمة الأولى المنبثقة عن تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في ملف ليبيا منذ إحالة الوضع إلى المحكمة في عام 2011. يعترف القرار بخطورة واتساع الجرائم المُدَّعى ارتكابها ضد المحتجزين الليبيين وغير الليبيين، ومن ضمنهم المهاجرين واللاجئين، ويخطو بالناجين والناجيات نحو الوصول إلى العدالة والحقيقة والتعويض.

يقول ديفيد يامبيو، المؤسس والمدير التنفيذي لمنظمة اللاجئين في ليبيا التي يقودها الناجون: "أستمد حماسي وشعوري بالإنجاز من حقيقة أنني وضعت ثقتي في المحكمة الجنائية الدولية لدعم الحقيقة والعدالة نيابةً عني. وانبثق عن هذه الثقة التزام لا يتزعزع بالرغم الصدمات العقلية والجسدية والنفسية التي اضطررت لاجترارها مرارًا وتكرارًا. بقدر ما تستمر ثقتي في المحكمة، آمل ألَّا يتوقف هذا العمل عند الهيشري وأن يستمر في محاسبة الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي".

وجدت الدائرة التمهيدية أسبابًا قوية للاقتناع بأن الهيشري مسؤول عن ارتكاب 17 جريمة ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك الاعتقال والاعتداء على الكرامة الشخصية والتعذيب والاغتصاب والقتل والاسترقاق والاضطهاد. يُزعم أن الهيشري (وهو شخصية بارزة في ميليشيا ليبية قوية كانت تعرف سابقًا باسم جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة SDF/RADA ومقرَّها طرابلس وتتبع المجلس الرئاسي الليبي) مارس سلطة عامة على سجن معيتيقة في طرابلس وسيطر مباشرةً على سجن النساء.

إن لإثبات تهم الاسترقاق والاضطهاد أهمية خاصة. و أقرَّت الدائرة في تطبيق رائد لنهج مُتعدِّد الجوانب بأن الجرائم أثَّرت على المحتجزين بشكل مختلف اعتمادًا على عوامل متداخلة، ووجدت أن المهاجرين السود كانوا مستعبدين ومضطهدين لأسباب مُركَّبة هي عرقهم وجنسيتهم وإثنيتهم ووضعهم كمهاجرين، وأنَّهم تعرضوا للعمل القسري العنصري وغيره من أشكال الاستغلال وسوء المعاملة. هذا اعتراف مهم بالتجارب الخاصة للمهاجرين واللاجئين.

تقول أليسون ويست، المستشارة القانونية في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان: "هذا إنجاز استثنائي للناجين والناجيات الذين يواصلون الكفاح من أجل الاعتراف بالواقع الكامل لمعيتيقة، خاصةً استعباد واضطهاد المهاجرين واللاجئين". لا يجب أن تتوقَّف المُساءلة عند أسوار سجن معيتيقة، بل يجب على المدعي العام الآن التحقيق في النظام الأوسع الذي أدى إلى احتجاز الأشخاص واستمر في إدارة السجون، ويشمل ذلك دور صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومسؤوليتهم الجنائية المُحتَملة ".

يدعم المركز الأوروبي لحقوق الإنسان بالتشارك مع منظمة اللاجئين في ليبيا الناجين والناجيات في أوروبا وليبيا ودول أفريقية، وخاصةً المهاجرين واللاجئين السود، للمشاركة في الإجراءات القضائية. إن قرار بدء إجراءات المحاكمة هو اعتراف قوي بأهمية الاستماع إلى شهاداتهم وتوثيقها. يجب أن يكون من أولويات المحكمة ضمان حصول الضحايا على المعلومات في الوقت المناسب وتيسير الوصول إليها، وتوفير تمثيل قانوني مستقل من اختيارهم من أجل المشاركة بأمان وبشكل فعَّال.

بيد أن الهيشري ليس إلَّا مجرم واحد ضمن نظام أوسع بكثير من الاحتجاز التعسفي والاستغلال وسوء المعاملة، ويجب أن تحترم الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الليبية أوامر الاعتقال الصادرة من المحكمة والتي تشمل أسامة المصري نجيم الذي لا تعفي إدانته الحالية في ليبيا السلطات من الالتزام بالتعاون وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية للمضي قدمًا بالمزيد من الإجراءات.

تصف شهادات الناجين والناجيات المُقدَّمة في قضية الهيشري أيضًا كيف أنَّه تم القبض عليهم من قبل ما يسمى بخفر السواحل الليبي في البحر ثم نقلهم لاحقًا إلى سجن معيتيقة، وروى آخرون أنَّهم نُقلوا من أو إلى سجن معيتيقة ومراكز الاحتجاز التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا التي يمولها الاتحاد الأوروبي. يجب توسيع تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في ملف ليبيا ليشمل كل الجرائم المُرتَكَبة في ليبيا والدور والمسؤولية القانونية لمسؤولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عن هذه الجرائم.

يأتي هذا القرار في خضم حملة متصاعدة ضد المهاجرين واللاجئين السود في ليبيا تشمل مداهمات عنيفة وهجمات جماعية، وبالتوازي مع تكثيف الاتحاد الأوروبي تعاونه مع السلطات الليبية لمحاولة منع المهاجرين من الوصول إلى أوروبا، وفي وقت يشهد ضغوطًا سياسية غير مسبوقة على المحكمة الجنائية الدولية ومحاولات متكررة لعرقلة عملها، بيد أن بدء المحكمة الإجراءات في أول قضية في ملف ليبيا يوضِّح أهمية العدالة الدولية المستقلة، وأنَّه لا غنى عنها.